

المقدمة

يعتبر كتاب الخصائص أحد أشهر الكتب المألوفة في فقه اللغة وفلسفتها، وأسرار العربية ووقائعها ويتكون من ١٦٢ باباً يبدأ باب (القول على الفصل بين الكلام والقول) ويختم باب (في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول).

لم يحمل هذا الكتاب في طياته موضوعاً واحداً، بل جمع فيه جلّ مباحث علم العربية. فهو كتب عدّة في كتاب واحد، وهو بحث عميق في أسرار اللغة العربية والقوانين التي تحكمها، والعلل المسبّبة لها، فهو بعيداً عما ألفه الناس من رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ الاسم. يقول ابن جنّي في هذا الشأن: «لأنّ هذا أمر قد فرع في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، وإنّما هذا كتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع، والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي.» (ابن جنّي، ١٩٥٢م:

(٣٢/١)

يتحدّث الدكتور شوقي ضيف عن موضوع هذا الكتاب بقوله: «وأهمّ كتبه في هذا العلم الخصائص، الذي حاول فيه محاولة رائعة وهي وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقاً أنّه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي.» (منقول عن مقدمة النجار، ١٩٥٢م: ٣/١)

فهذا الكتاب يشمل الصرف، والنحو، والبلاغة، وفقه اللغة، و... ولهذا يتطرق المقال إلى أبواب أكثر ارتباطاً بالصرف، والنحو بالنسبة إلى سائر العلوم، حيث في ذلك الزمن لم تبوّب العلوم.

ومن القضايا التي تخطر بالبال، هي قضية اختلاف اللهجات في المعنى والإعراب التي وردت في أطروحتي، ولهذا قام الباحث بكتابة هذا المقال أي قضية اختلاف اللهجات في المعنى والإعراب، وجاء بنماذج للاختلاف في المعنى من مثل لفظ "الصدى"، أو "بيأس"، أو "ثب" وغيرها، ذكرا ما فيها من الاختلاف مع اتفاق اللفظ، وبيان ما ذكرها جدير، على حسب آراء البعض، بالدراسة والتحليل. كما حاول راقم هذه السطور -قدر الاستطاع- أن يشرح ما أورد في اختلافهم في الإعراب من مثل (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية، أو اختلافهم في النصب "بليتما" و... أو يعلل ما يمكنه تعليله من



هذا الاختلاف كما فعل فى "هلم" وفى إلزام المثنى الألف.

وأما بشأن خلفية الموضوع فلم ير الباحث أحداً يكتب فيه، ولكن بعض العلماء حققوا كتاب الخصائص وقاموا بتشريح بعض مفرداته وشواهد من مثل الدكتور النجار والدكتور هنداوى، كما ألفت بعضهم عن ظاهرة اللهجة وجاءوا بكثير من أقوال ابن جنى من مثل الدكتور فاضل السامرائى فى كتاب ابن جنى النحوى، أو الدكتور عبدالرحمن أيوب فى أصوات اللغة، أو الدكتور يحيى على يحيى المباركى فى أثر اختلاف اللهجات العربية فى النحو. وكذلك نرى بعض الطلاب كتبوا عن خصائص ابن جنى فى رسالاتهم، من مثل جاب الله يازيد فى ظاهرة التعليل فى النحو لنيل شهادة الماجستير، أو محمد شرفياني طالب فى مرحلة الدكتوراه بإشراف الدكتور فيروز حريرجى، وهو قام بكتابة مقال بعنوان دراسات ابن جنى النحوية حول الصفة والموصوف، أو محمد وليد حافظ الذى كتب مقالة فى قراءة فى فكر ابن جنى من خلال الخصائص على ضوء علم اللغة الحديث، أو الدكتور محمد إبراهيم خليفة الشوشترى الذى جاء بمقال بعنوان ظاهرة التضمن وأكثره من الخصائص، أو الدلالة الصوتية عند ابن جنى وهو مقال كتبه الدكتور بوزيد ساسى هادف؛ فهذا - كما ذكر قبيلًا - راجع الباحث كتباً كثيرة والمجلات العديدة والمواقع الإنترنتية، فلم ير أحداً يؤلف بشكل مستقل فيه شيئاً.

الاختلاف فى المعنى

مصطلح المعنى فى هذا المقال يعنى اللغة، واللغة أصلها عربى من "لغا" بمعنى تكلم. أمّا حدّها: «فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٣/١) وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور: ١. أن اللغة أصوات. ٢. أنّها تعبير. ٣. أنّها تصدر عن قوم. ٤. وأنّها تعبير عن حاجات الناس (أغراضهم) غير أنّ هذه الأصوات قد تكون واحدة فى اللهجات العربية، ولكن ما ترمز إليه يكون مختلفاً، وهذا دون أى ريب من مظاهر الخلاف بين اللهجات وهو مما ينبغى أن يقف عنده دارسها ليرى رأيه فيه. وقد تناول ابن جنى موضوع اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، فى أكثر من موضع من كتبه وبخاصة فى كتابه الخصائص، إلاّ أنّه كان تناولاً بعيداً عن موضوع اللهجات واختلافها، فقد كان من

المتوقع أن يبحث تحت هذا العنوان اختلاف اللهجات العربية في معنى اللفظ الواحد إلا أنه لم يفعل، وأحال على ما سبقه من كتابات في هذا فقد نصّ في (باب في اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون) على أن أضرب الكلام عنده على ثلاثة أقسام: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، ويليه اختلاف اللفظين واتّفاق المعنيين، والضرب الثالث الذي قال عنه إنّه ليس من غرضه كما يقول في هذا الباب: «نحو وجدت في الحزن ووجدت الضالّة ووجدت في الغضب ووجدت أى علمت، كقولك: وجدت الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو الصدى: الطائر الذي يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بنأره، والصدى: العطش، والصدى: ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، والصدى: من قولهم: فلان صدى مال، أى حسن الرعية له والقيام عليه.» (المرجع نفسه: ١/٤٥٩) وهذا جلّيّ أنّه يريد به ما اتّفق لفظه واختلف معناه، وقد قال عنه إنّه ليس من غرضه في هذا الباب وهو: «كثير في كتب العلماء وقد تناهت أحوالهم وأحاطت بحقيقة أغراضهم.» (المرجع نفسه: الصفحة نفسها)

ومن اختلاف المعنى واتّفاق اللفظ قول ابن جنى: «درع دِلاص، وأدرع دلاص، وناقّة هجان ونوق هجان. فالألّف في دلاص في الواحد بمنزلة ألف ظراف، وشراف. وذلك لأنّ العرب كسّرت فعّالاً على فعّال، كما كسّرت فعيلاً على فعّال؛ نحو كريم، وكرام، ولثيم ولثام. وعذرها في ذلك أن فعيلاً أخت فعّال، ألا ترى أن كلّ واحد منها ثلاثي الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو كليب وكلاب، وعبيد وعباد. فلما كان كذلك كسّر أحدهما على ما كسّر عليه صاحبه، فقيل: درع دلاص، وأدرع دلاص، كما قيل: ظريف وظراف، وشريف وشراف.» (المصدر نفسه)

وذكر في موضع آخر باباً بعنوان: (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين)، وقال: «أنّ ذلك في الكلام على نوعين:

الأوّل: وهو الأكثر في كلام العرب أن يكون اللفظ متّفقاً، ويختلف في تأويله، وذكر أنّه في غاية الانتشار، ولم يعقد الباب عليه... وذلك نحو قولهم: «هذا أمر لا ينادى وليده فقال قوم إنّ الإنسان يذهل عن ولده لشدته... وقال آخرون وهم أصحاب المعاني: أى لا وليد فيه فينادى وإنّما فيه الكفاة والنهضة.» (المصدر نفسه: ٣٨٥)



والثاني: وهو باب (الأضيق الذي ترى لفظه على صورة ويحتمل أن يكون على غيرها) كقوله:

نطعنهم سُلكي ومخلوجة كركّ لامين على نابل^١

فهذا ينشد على أنه ما تراه كرك لامين، أي زدك لامين وهما سهمان على نابل، وذلك أن تعترض من صاحب النبل شيئاً منها فتأمله ترده إليه، فيقع بعضه كذا وبعضه كذا، فكذلك قوله: كرك لامين أي طعنا مختلفاً: بعضه كذا وبعضه كذا. ويروى أيضاً كرك لامين، أي كرك كلامين على صاحب النبل؛ كما تقول له: إرم، إرم، تريد السرعة والعجلة. «(المصدر نفسه: ٣٨٦ و٣٨٧) أو اتفاقاً في صورة اللفظ بسبب التركيب.

وقد أوماً في المحتسب إلى اتفاق اللفظ واختلاف المعنى بسبب اختلاف اللهجات في موضع واحد وذلك حين عرض لقوله تعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جمعياً﴾ (الرعد: ٣١) حيث ذكر فيها «قراءة: ﴿أفلم يتبين الذين﴾ قال أبو الفتح: هذه القراءة فيها تفسير معنى قوله تعالى: ﴿أفلم ييأس الذين آمنوا﴾ وروينا عن ابن عباس أنها لغة وهبيل، فخذ من النخع، قال:

الم ييأس الأقسام أني أنا ابنه وروى لسحيم بن وثيل:

أقول لأهل الشعب إذ يأسروني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم^٢ أي: لم تعلموا. «(ابن جنى، ٣٨٦ ق: ١/٣٥٧)

فهذا قد نصّ فيه على مجيء لفظ في لهجة عربية بغير المعنى المعروف عند العرب جميعاً، إذ اليأس عندهم انقطاع الرجاء من الشيء، وأما وهبيل فقد استعملوه بمعنى العلم، والعلم غير انقطاع الرجاء. إلا أن ابن جنى لم يدع الأمر على ظاهره وإنما حاول أن يلتصق صراطاً بين المعنيين مادام اللفظ واحداً. ودعا إلى ملاحظة النظر في اللغة حتى لا تبدو متفرقة متباعدة «ويشبه عندي أن يكون هذا راجعاً أيضاً إلى معنى اليأس،

١. البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه، ١٩٦٩م: ٢٥٧؛ ولسان العرب ١٩٩٠م، مادة:

خلج؛ وتهذيب اللغة، ١٣٨٢ش: ٥٧.

٢. لم نحصل على ديوانهما. ٣. لم نحصل على ديوانهما.



وذلك أنّ المتأمل للشيء المتطلب لعلمه ذاهب بفكر في جهات تعرفه إياه، فإذا ثبت يقينه على شيء من أمره اعتقده، وأضرب عما سواه فلم ينصرف إليه كما ينصرف اليأس من الشيء عنه ولا يلتفت إليه، وهذه اللغة هكذا طريق صنعها وملاءمة أجزائها وضّم نشرها وشتاتها، فإن لم تطبن لها وتلاق بين متهاجراتها بدت فرقا، وكانت حربة لولا طفنتها بالتعاقب والالتقاء، فرقا رفقا لا عنفاً ولا خرقاً.» (نفس المرجع: ٢٨/٢)

ومما يتصل بهذا الباب حديث الأضداد، لأنّه لفظ واحد يؤدي معنيين اثنين وإن كانا ضدّين، وقد ذكر له مثالا وهو يتكلم على اختلاف لهجة العرب من أبناء نزار عن لهجة عرب حمير، وبعد بعضها عن بعض وذكر أنّه يحتمل أن تكون ألفاظ من لهجة حمير قد دخلت إلى لغتنا العربية قال: «ويكفي من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من لغة ابني نزار، روى عن الأصمعي أن رجلاً من العرب دخل على ملك ظفار... فقال له الملك: ثب وثب بالحميرية اجلس... فإذا كان كذلك جاز جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا، وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنّها لغة عربية قديمة.» (المرجع نفسه: ٤١٣/١)

وهذه اللغة التي وصفها بأنّها عربية قديمة، قديكون وجود بعض ألفاظها في كلام العربي سبباً في إساءة الظن بفصاحته، ولذا دعا إلى حسن الظن بما يرد على لسان العربي مخالفاً لما عليه الجمهور إذا كان فصيحاً في جميع ما يرد على لسانه عدا ذلك القدر الذي انفرد به: «وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير عن لغة ابني نزار، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنّما هو منقول من تلك اللغة.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٨٦/١)

الاختلاف في الإعراب

والإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.» (المرجع نفسه: ١٥) وللإعراب حدودٌ أخرى أشير ببعضها، منها: «فإنّه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له.» (نفس المصدر: ٨٩/١) وأمّا معناه فهو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت



يرفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.» (المرجع نفسه: الصفحة نفسها)

ويلاحظ أنه في تفسير معنى الإعراب لم يشر إلى فكرة العامل التي دأب النحاة على ذكرها مع التعريف به «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.» (الصبان، لاتا: ٤٨/١-٤٩؛ الأزهرى، لاتا: ٦٠/١) وإنما هو تغيير في اللفظ لتغيير في المعنى، وكأن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان يشير إلى عبارة ابن جنى، حين رأى في علامات الإعراب إشارة إلى معان يقصد إليها جعلت تلك العلامة دوال عليها. (مصطفى، ١٩٥٩م: ٤٨)

ولا يعنى أن ابن جنى لم يقل بنظرية العامل، بل هو قد ذكر العامل، ولكنه شرحه بما يوحي أنه كان رأى العلماء من قبله. مما يدفع كل كلام حول هذه النظرية التعليمية إذ قال: «وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ أو باشمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح.» (ابن جنى، ٢٠٠٨م: ١٤٩/١) وقد وصل ابن جنى بين تغيير أواخر الكلم وبين المعنى الذي يريده المتكلم إذ هو بهذا التغيير في اللفظ استطاع أن يعبر عن المعانى. إلا أن تغيير اللفظ الذي ذكره لم يجر على سنن واحد في كلام العرب جميعاً، فقد اختلفت اللهجات العربية في التحريك بين الضمّ والفتح في اللفظ والمعنى واحد، أو بين الفتح والكسر أو بين التنوين وتركه، إلى غير ذلك من مظاهر الخلاف الذي يندرج تحت كلمة الإعراب وهو خلاف نزر قليل، وهو «بين العلماء أعمّ منه بين العرب وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه وكلّ ذهب مذهباً...» (المرجع نفسه: ١٩٥)

فمن ذلك مثلاً اختلاف الحجازيين والتميميّين في خبر المبتدأ إذا دخلت "ما" عليهما، فالحجازي ينصبه، والتميمي يرفعه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ (يوسف: ٣١) حيث جاء على لهجة الحجازيين، والتميمي يرفعه إلا إذا عرف كيف هو في

المصحف. وقد علل ابن جنى هذا الخلاف بأن لكل من الفريقين قياساً فيها يخلد إليه، وفسر ذلك: «بأن أهل الحجاز كأنهم لما رأوها داخلية على المبتدأ والخبر، وأنها لنفى الحال، شبهوها "بليس" فأجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأن بنى تميم لما رأوها حرفاً داخلياً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيه... أجروها مجرى هل...» (نفس المصدر: ١٤٩) ومن ذلك أيضاً اختلاف العرب في "ليتما" حيث ينصب بعضهم المبتدأ بعدها، ويرفعه بعضهم ولهذا يقول ابن جنى: «فمن ضم "ما" و"إلى" و"ليت" وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها... ومن ألغى "ما" عنها وأقر عملها جعلها كحرف الجر في إغاء "ما" معه نحو قوله تعالى: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ (نساء: ١٥٥). (نفس المصدر: ١٩٥)

ومن ذلك أيضاً اختلاف الحجازيين والتميميين في "هلم" حيث أجراه الحجازيون مجرى صه ومه، ولهذا يقول ابن جنى: أنها مجرى صه ومه ورويد، مما سمي به الفعل، وأزم طريقاً واحداً، وبنو تميم يلحقونها علم التنئية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه "لم".» (المصدر نفسه: الصفحة نفسها) بينما لتميميين رأى آخر ذكره ابن جنى: «"هلم" عند التميميين أيضاً اسم سمي به الفعل، وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب.» (المصدر نفسه: ٢٧٧/٢)

وواضح أنه في هذه الأمثلة التي ذكرها إنما يعلل الخلاف بين اللهجات بما يمكن أن نطلق عليه اختلاف اللهجات في تصورهما لارتباط اللفظة بغيرها، فهي في "ما" ارتبطت في ذهن الحجازي "بليس" ولذلك حملها عليها، ولم ترتبط بها في ذهن التميمي وإنما جعلها كبقية الحروف التي لا يتغير الاسم معها مثل "هل". وفي "ليتما" إذا ترك الاسم بعدها مرفوعاً ارتبطت اللفظة ببقية الحروف المشبهة بالفعل عندما بها "ما"، وأما عند من أبقى الاسم منصوباً بعدها، فقد ارتبطت في ذهنه بما لم يغيره "ما" عن عمله إذا دخلت عليه كالباء مثلاً. وفي "هلم" رأينا الحجازي يصلها بصه ومه، وما أشبه ذلك من الأسماء الأفعال، فيلزمها حالة واحدة، وقد انقطعت عنده عن معناها الأصلي ولم يعد يرى للفعل المم معنى واضحاً في هلم، ولعل الذي أعان على ذلك أن الصورة الجديدة للفظ ليست من لهجته، لأن من لهجته في الطلب من المضعف أن يكفه فهو يقول المم



ولا يقول "لم"، فلما صارت الكلمة "هالم" ثم "هلم" بعدت فى تصوره عن الأصل، ورأها لفظاً جديداً سُمى به الفعل، أما التميمى فكأنه ما يزال يرى شيئاً من صورة الفعل القديمة فى هلم قبل التركيب، ولذا ألحق بها الضمائر وأجراها بذلك مجرى الأفعال، لأن الصورة ما تزال من صور الطلب عنده إذا هو من المضعف "لم" فهو باق على صورته عنده بخلاف ما رأيناه عند الحجازى.

ومن ذلك أيضاً يقول ابن جنى: «هذا أبا ورأيت أبا ومررتُ بأبا.» (المصدر نفسه: ٣٣٩/١) فأجراه مجرى الاسم المقصور، وقد ذكر أنه بهذه اللهجة قد جاء على الأصل، واستدل على هذه الأصالة بقوله: «ويكون أبا اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف كقولك لا عصا لك، ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال، وفاؤه مفتوحة فهو إذن فعل. فغير منكر أن يخرج واحداً على أصله كما خرج واحد الآباء على أصله.» (المصدر نفسه: الصفحة نفسها) فإذا صح أن الأصل، أبا وأبا مقصورين أمكن أن نعلل ما جاء عن ثعلب من أنه: «يقال هذا أبوك، وهذا أباك، وهذا أبك، بأن من قال هذا أباك، كانت لهجته على قدمها لم تغير، ومن قال هذا أبك، يكون حذف الألف لكثرة الاستعمال وإن من قال هذا أبوك، إنما أشبع الحركة على الباء، وهذا التعليل عندى أولى من القول بأن كل قبيلة كانت تلتزم صورة من الصور الثلاث لهذه الأسماء ثم جمعها النحاة وزعموا أن الواو للرفع، والألف للنصب، والياء للجر، من غير أن يقدم صاحب هذا الزعم أى دليل على ذلك سوى الظن بأنها كانت هكذا، وسوء الظن بالعلماء.» (أيوب، ١٩٦٨م: ٢٥٧ و٢٥٨)

ومن ذلك ما نسبته لبلحارث من قولهم جاء أخواك، ورأيت أخواك، ومررت بأخواك، فذكر أن أبازيد قال: «سألت خليلاً عن الذين قالوا مررتُ بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى بيأس يأس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها.» (ابن جنى، ٢٠٠٨م: ٤٠٢/١) وقد علل ابن جنى ذلك بقوله: «أبدلوا ياء أخويك فى لغة غيرهم ممن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفاً فى لغتهم استخفافاً للألف.» (نفس المصدر) ثم يستمر ويقول: «ولا يبعد عندى أن يكون ما فعلته بلحارث من القياس الخاطيء، حيث قاسوا المنصوب والمجرور على المرفوع، وأجروا الثلاثة مجرى

واحداً، ولا يبعد أيضاً أن تكون الألف أصلاً في المثني في أوجه الإعراب الثلاثة، ثم خالفوا بالياء في الجر والنصب للتفريق فيما بعد، يقوى ذلك قوله في لغة بلحارث أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممن يقولها بالياء... فأما في لغتهم هم، فلا وذلك أنهم لم ينطقوا قط بالياء، فهذا معناه أنهم مقيمون على اللفظ القديم وهو الألف، ويكون القسم الأول مما أجازته الأخصش مرحلة تالية لهذه المرحلة، وذلك قوله: وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب القدماء، تقول مررت بأخويك، وأخواك، جميعاً إلا أن الياء كانت أقيس للفرق فكثر استعمالها، وأقام الآخرون على الألف.» (نفس المصدر) فهذه مرحلة تالية لمرحلة أسبق منها، وهي النطق بلفظ واحد لأن الحاجة للتفريق لاحقة لاسابقة.

ومن ذلك، الجر بلعل مكسورة اللام كانت أو مفتوحة إذ قال: «وحكى أبو زيد: أن لغة عقيل لعل زيد منطلق، بكسر اللام الآخرة من لعل وجرّ زيد.» (ابن جني، ١٩٧٥م: ١٢٧/٢) وذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجز في قول الشاعر:

لعل الله يمكنني عليها جهازاً من زهير أو أسد

(نفس المصدر: ١٢٨/٢)

وقد ذكر ابن هشام: «أن جر لعل لغة عقيل، وأنهم أجازوا في لامها الأخيرة الفتح والكسر، وعلل الفتح بالتخفيف، والكسر بأصل التخلص من التقاء الساكنين.» (الأنصاري، لاتا: ١٣٥/١) وأورد الملقى هذا التعليل أيضاً: «وزاد بأن علل الخفض لعل، حيث ذكر أن ما كان مختصاً بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقّه أن ما كان مختصاً بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقّه أن يخفض فتكون لعل الجارة على هذا قد جاءت في لغة عقيل على الأصل، أما النصب بها فهو فرع دعا إليه شبهها بالفعل.» (الملقى، ١٩٧٢م: ٣٧٤)

ومن ذلك، صرف بعضهم جميع ما لا ينصرف، فيقول ابن جني: «ضربت أحماً، وكلمت عمراً، وعليه قراءة: سلاسلًا وأغلالاً.» (ابن جني، ٢٠٠٨م: ٤٦١/١) ولم يعلل الصرف ههنا، وقد نقل السيوطي حكاية الأخصش: «أن صرف ما لا ينصرف في الاختيار لغة لبعض العرب، قال وكانت لغة الشعراء لأنهم إذا اضطروا صرفوا في الشعر ما لا ينصرف، ثم جرت على ألسنتهم في النشر.» (السيوطي، ١٩٧٥م: ٣٧/١) ثم يستمر ويقول: «هذا عندي



التنكير.» (المصدر نفسه: ٢٧٨/٢) ولعلّ كثرة استعمال هذه الكلمات هو الذى أكثر فيها اختلاف اللهجات.

ومن ذلك اختلافهم فى الوقف «حيث وقف بعضهم على المنصوب بلا ألف فقالوا: رأيت فَرَج، ومنهم من يهمز الألف فى الوقف فيقول: رأيت رجلاً، ومنهم من يشدد عند الوقف فيقول جاء خالد، ومنهم من يقف على التاء التى تقلب هاء فى الوقف بالتاء فيقول عليك السلام والرحمت، ومنهم من يزيد سيناً فيقول عليكس إذا وقف. وهذا كله خلاف اللغة المشهورة عنهم.» (المصدر نفسه، ١٩٥٢م: ٣٠/١)

للووقف أقسام يتم ذكره باختصار مستعيناً بما ذكرها يحيى على يحيى المباركى وهى: «الوقف بالإبدال، والنقل، والحذف، والتضعيف، والمهموز.» (المباركى، ٢٠٠٧م: ٢٢٣ إلى ٢٤٤)

الوقف بالإبدال، وقد علل سيبويه ذلك: «بأنه إبدال حرف مكان آخر فى الوقف على أن يكون أبين منه يشبهه لآته خفى وكان الذى يشبهه أولى.» (سيبويه، ١٣١٦ق: ٣٤١/٢) ومثاله عليك السلام والرحمت، حيث أبدلت التاء المدورة التاء المبسوطة.

الوقف بالنقل، وهو تحويل الحركة التى يستوجبها آخر الكلمة الموقوف عليها إلى الحرف الذى قبله، وقد تكون تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وفائدته الدلالة على حركة الإعراب المحذوفة تذهب لالتقاء الساكنين خلافاً لأبى على.» (السيوطى، ١٩٧٥م: ٢٠٨/٢) ومثاله هذا بكر عوضاً عن هذا بكر، أو سلمت على بكر عوضاً عن بكر، أو رأيت بكر عوضاً عن بكر.

وأما الوقف بالحذف فله عدة صور: «فتارة يكون بحذف حرف، وأخرى بخذف حركة، ومرة بحذف حرفين أو أكثر، وقد يكون بحذف كلمة.» (ابن مالك، ١٩٦٧م: ٣٣٠) نحو قول الشاعر:

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع^١

والشاهد فيه قول: «ما صنع» حيث حذف واو الجماعة من صنعوا. أو نحو قول

الأعشى:

إلى المرء قيسٍ أطيلُ السرى وأخذ من كل حى عَصَم^٢



الشاهد فيه قوله: "عُصَم" وقف فى لغة ربيعة بالسكون على أن أصله "عصماً".
وأما الوقف بالتضعيف فهو يعنى: «مضاعفة الحرف الموقوف عليه بأن يزيدوا عليه حرفاً
مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدٌ، وهذا فرَجٌ.» (ابن جنى، ١٩٥٢م: ٣٠/١؛ ابن يعيش، لاتا:
٦٧/٩)

وأما الوقف على المهموز فهو إعطاء الهمز الألف، كقوله رأيتُ رجلاً، عوضاً عن
رأيتُ رجلاً.

النتيجة

تمخض هذا المقال عن نتائج، منها ما اختلف فيه من سبق هذه الدراسة، فرجح
ما رآه بالدليل والبرهان، ومنها ما لم يسبق إليه فثبت بأدلته أيضاً. فهذا المقال الذى
اختلف باختلاف اللهجات فى المعنى والإعراب، قد أثبت فيه أن ابن جنى لم يذكر مما
اندرج عنده تحت لفظ اختلاف اللهجات فى المعنى وأتفاقها فى اللفظ مما يدخل فى
باب اللهجات، سوى مسألتين أو ما إليهما إيماء، ولم يفصل القول فيها. فالمقال اهتم
بتفصيلهما وحاول أن يذكر ما يرتبط بالموضوع حتى يركّز فى ذهن القارئ مستعيناً
بالكتب الأخرى الصرفية والنحوية.

وفى اختلافهم فى الإعراب أورد شيئاً مما ذكره كاختلافهم فى "ما" النافية إذا دخلت
على الجملة الاسمية، واختلافهم فى النصب "بليتما" والجرّ "بلعل" مكسورة اللام كانت
أو مفتوحة، وبعض الأسماء الخمسة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن يعيش، يعيش بن على. لاتا. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.

الأزهري، خالد. لاتا. شرح التصريح على التوضيح. دمشق: عيسى الحلبي.

الأزهري، محمد بن أحمد. ١٣٨٢ش. تهذيب اللغة. تحقيق هارون عبدالسلام. تهران: لانا.

الأعشى، ميمون. ١٩٦٨م. الديوان. شرح محمد محمد حسين. بيروت: المكتب الشرقى للنشر
والتوزيع.

ابن جنى، أبو الفتح. ١٩٥٢م. الخصائص. تحقيق محمد على النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية.

_____ ١٩٧٥م. سر صناعة الإعراب. تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود. لبنان: دار الكتب العلمية.

_____ ١٣٨٦ق. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق على النجدي الناصف وصاحبيه. القاهرة: لانا.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله. ١٩٦٧م. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. لبنان: دار الكاتب العربي.

ابن مقبل. ١٩٦٢م. الديوان. تحقيق عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. ١٩٩٠م. لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، يعيش بن علي. لانا. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.

امرؤ القيس. ١٩٦٩م. الديوان. تحقيق محمد إبراهيم. مصر: دار المعارف.

أيوب، عبدالرحمن. ١٩٦٨م. أصوات اللغة. القاهرة: لانا.

رؤية. ١٩٧٩م. الديوان. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

سبيويه، عمرو بن عثمان. ١٣١٦ق. الكتاب. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. لانا. بغية الوعاة. تحقيق محمد إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

_____ ١٩٧٥م. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. الكويت: دار البحرين العلية.

عضيمة، محمد عبدالخالق. لانا. المعنى في تصريف الأفعال. مصر: لانا.

الشتنمري، أعلم. ١٣١٦ق. شرح أبيات سبيويه. مصر: بولاق.

الصبان، محمد. لانا. حاشية الصبان على الأشموني. دمشق: عيسى الحلبي.

القفطي، جمال الدين. ١٩٨٦م. إنباه الرواة على أنباه النحاة. بيروت: دار الفكر.

المالقي، أحمد عبدالنور. ١٩٧٢م. تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: لانا.

المباركي، يحيى علي يحيى. ٢٠٠٧م. أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو. القاهرة: دار النشر للجامعات.

مصطفى، إبراهيم. ١٩٥٩م. إحياء النحو. القاهرة: لانا.

يعقوب، إميل بديع. ١٩٨٨م. موسوعة النحو والصرف والإعراب. بيروت: دار العلم للملايين.

١. البيت لتميم بن مقبل، ١٩٦٢م، ديوانه: ١٦٨، الشنمري، ١٣١٦ ق: ٣٨٣/٢ (منقول عن شرح المفصل، مبحث الوقف).

٢. نسب البيت إلى الأعشى ميمون مدح بها قيس بن معدى كرب، ١٩٦٨م، الديوان: ١٥٢، (منقول عن كتاب أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، مبحث الوقف).



المرأة عند بهار والرفاعي

حسن شوندي*

الملخص

قبيل إعلان الدستور وبعده في إيران والعراق قام المتجددون يدعون إلى الأفكار الجديدة منها الدفاع عن مكانة المرأة وحقوقها. فشاركهم "بهار" في إيران و"الرفاعي" في العراق، إلا أن لآراء بهار صبغة تقليدية تجمع بين المناداة إلى تعليم المرأة وتعلمها الفنون وبين التقاليد. والشاعر الإيراني ينسى كثيرا من المشاكل الأساسية للمرأة. أما الرفاعي فإنه يدعوها إلى التعلم والنشاطات الإجتماعية سافرة. كما أنه يتناول المشاكل الأخرى للمرأة كفقدان حقوقها في العمل والزواج والطلاق دون أن يحميها الشرع ولا الحكومة.

الكلمات الدليلية: محمد تقي بهار، الرفاعي، تعليم المرأة، الزواج، الطلاق.

*. عضو هيئة التدريس بجامعة آزاد الإسلامية في كرج.

Sh_hasan@gmail.com

تاريخ القبول: ١٢/١٠/١٣٨٩ هـ. ش

تاريخ الوصول: ١٩/٣/١٣٨٩ هـ. ش